مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147
المجلد 06، العدد 04- ديسمبر 2019

OEB Univ. Publish.

المساعدات الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي في الهند
(دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة 1970-2017)

Foreign aid and its impact on economic growth in India
Analytical and Econometric Study during the period 1970-2017

مراد بركات [1]*، لخضر بكريتي [2]

[1] المركز الجامعي نور البشير البيض، barkat.ryadh@gmail.com

[2] المركز الجامعي نور البشير البيض، Bakreti2@yahoo.fr

تاريخ التسليم: 2019/08/29 تاريخ المراجعة:2019/11/28 تاريخ القبول:2019/12/18

الملخص

تهدف هذه الورقة البحثية، إلى معرفة ما إذا كان للمساعدات الخارجية أثر على النمو الاقتصادي في الهند مقارنة بتأثير اجمالي تكوين رأس المال خلال الفترة (1970-2017)، فتبين أن المساعدات الخارجية ليس لها أي اثر على النمو الاقتصادي بحكم قلتها و تقلبها من سنة الى اخرى خلال الفترة المدروسة على عكس مؤشر اجمالي تكوين رأس المال في الهند الذي كان له تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي وتم التأكد من ذألك من خلال الدراسة القياسية.

الكلمات المفتاحية: المساعدات الخارجية النمو الاقتصادي، دراسة قياسية، الاثار الاقتصادية، الهند.

Abstract

This research paper aims to find out whether foreign aid has an impact on economic growth in India compared to the impact of total capital formation during the period (1970-2017). It shows that foreign aid has no impact on economic growth due to its small and volatile year to year In contrast, the total capital formation index in India, which had a positive impact on Gross domestic product GDP, was confirmed by the study of econometrics.

Keywords : Foreign Aid, Economic Growth, Econometric Study, Economic Impacts, India

*المؤلف المراسل: مراد بركات ، الإيميل: barkat.ryadh@gmail.com

1. مقدمة :

تعتبر المساعدات الخارجية من القضايا الهامة المطروحة دوليا للنقاش والبحث نظرا لما تتضمّنه من جوانب وتأثيرات اقتصادية مختلفة، وفي الوقت الذي لم تحقق فيه بعض الدول المتلقية للمساعدات الخارجية نتائج إيجابية ولم تستفد منها كان هناك دول أخرى استفادت منها بشكل أكبر ودول اخرى استفادت بشكل جزئي، وبسبب تضارب تلك النتائج، ساد بين الاقتصاديين جدل واسع لا زال قائماً حتى هذه اللحظة بين من يؤيد استمرار المساعدات وبين من ينادي بإلغائها و بضرورة البحث عن نظام جديد أكثر فاعلية، و كنتيجة لهذه المطالبات وتلك النتائج؛ ظهرت الحاجة إلى دراسة تلك الآثار على الاقتصاديات النامية خاصة الهند التي نالت نصيبها ايضا من المساعدات الخارجية، وعليه فإن مناقشة هذا الموضوع يستوجب علينا الإجابة على الإشكالية التالية :

إشكالية البحث: ما هو تأثير المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في الهند خلال الفترة 1970 -2017، وعليه سوف نتناول الموضوع من خلال المحاور التالية:

أولا: مفاهيم أساسية حول المساعدات الخارجية والنمو الاقتصادي

ثانيا: النظريات المفسرة للعلاقة بين المساعدات الخارجية والنمو الاقتصادي في البلدان النامية.

ثالثا: تدفق المساعدات الخارجية للهند (الاتجاهات والاداء).

رابعا: قياس أثر المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في الهند للفترة 1970-2017

1.1 منهجية الدراسة:

بغية الإلمام بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده والإجابة على الإشكالية سوف نعتمد على المنهج الوصفي التحليلي للظواهر الاقتصادية المدروسة والعلاقات الرابطة بينها، إضافة الى التحليل القياسي الكمي، الذي يعتمد على التحليل الكمي للمتغيرات الاقتصادية من خلال نموذج قياسي يستمد اسسه من النظريات الاقتصادية والدراسات التطبيقية القياسية السابقة، لقياس أثر المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في الهند خلال فترة 1970 -2017 باستخدام برنامج (Eviews).

2.1 أهداف الدراسة:

- تحليل الاتجاه وتكوين النمط المتغير لتدفق المساعدات الخارجية في الهند.
- دراسة تأثير المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في الهند بالاستعانة ببعض المؤشرات الاقتصادية.
- تقييم تأثير تقلب المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في الهند.
- اقتراح الاليات الاقتصادية لتحسين فعالية المساعدات الخارجية.

3.1 الدراسات السابقة

ان دراسة (Quibria & Ahmed, 2010) قدمت مراجعة نقدية لفعالية المساعدات الخارجية في بنغلاديش، المقدمة من كبار المانحين هم البنك الدولي ، وبنك التنمية الآسيوي (ADB) و اليابان اين تم تقييم فعالية المساعدات الخارجية باستخدام طريقة أكثر جودة حول مدى فعالية المساعدات الخارجية المقدمة لبنغلاديش اعتمادا على دراسة قطرية متعمقة و استغلال المعلومات النوعية والكمية المتاحة إضافة الى استخدام منهج التثليث النوعي القائم على الأحكام الشخصية للمانحين والمتلقين للمساعدات، وتم التوصل الى وجود فعالية للمساعدات الخارجية المقدمة لبنغلاديش خاصة في الفترة 2000-2008 نتيجة حسن استخدام هذه المساعدات في القطاعات الإنتاجية، وان من اهم الأسباب المعيقة للنمو الاقتصادي و تحقيق تنمية مستدامة في بنغلاديش مستقبلا هو ضعف البنية التحتية الاقتصادية و الاجتماعية نتيجة الصراعات السياسية في هذا البلد، اما بالنسبة لدراسة (Ismail & Adegbemi, 2012) فقد قامت بتحليل تأثير المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة 1970-2010 اعتمادا على التحليل التجريبي للنمذجة النيو كلاسيكية ودمج العديد من الإجراءات في تقنيات التحليل والتقدير الحديثة، حيث بينت النتائج أن تدفقات المساعدات لها تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي في نيجيريا، بسب زيادة الاستثمار المحلي استجابة لتدفقات المساعدات الخارجية وليس للنمو السكاني تأثير كبير على النمو الاقتصادي، حيث توفر المساعدات الخارجية موارد مجانية لزيادة الاستثمار المحلي، كما اكدت الدراسة على أن تكون الحكومات المانحة على دراية بالأوضاع السياسية في البلدان المستفيدة ، وأن تعمل مع الهيئات الدولية لضمان أكبر قدر ممكن من الاستقرار.

من جهة أخرى فإن دراسة (Hoda Abd El Hamid, 2013) وجدت تأثيرًا سلبيًا للمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي على المدى الطويل والقصير في مصر وان هناك جدل حالي ومتزايد حول فعالية المساعدات الخارجية خاصة في مصر، حيث يمر البلد بفترة سياسية حرجة بسبب انتقالها الى ما يسمى بالديموقراطية في تلك الفترة، وهذا باستخدام دراسة قياسية من خلال اختبار Johansen Cointegration و Vector Error Correction Model (VECM) ،كما اقترحت هذه الدراسة بشدة أن مصر يجب أن تعتمد على الموارد الأصلية لتعزيز التنمية و الاعتماد على العوامل الخارجية اخرى دون المساعدات الخارجية ، كما اهتمت دراسة (Stella Mbah & Amassoma, 2014) بتقييم اثر المساعدات الخارجية المقدمة لنيجيريا خلال الفترة 1981 - 2012 بحكم انها من افقر دول العالم وتتلقى قدر كبير من المساعدات الخارجية على الرغم من مواردها الطبيعية والبشرية الوفيرة التي يمكن من خلالها تسريع النمو الاقتصادي من خلال سد

الفجوات في المدخرات والعملات الأجنبية، فقد قامت هذه الدراسة بتحليل آثار المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في نيجيريا بالاستخدام القياس الاقتصادي اعتمادا على طريقة المربعات الصغرى العادية Least Square ، واختبار Dickey Fuller (ADF) ، واختبار Johansen Cointegration باستخدام بيانات تمتد من 1981 إلى 2012. وأظهرت النتائج وجود علاقة سلبية وغير مهمة بين المساعدات الخارجية والناتج المحلي الإجمالي (GDP)، حيث اقترحت الدراسة تنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية والمؤسسية التي من شأنها معالجة مشكلة الفساد في نيجيريا، كما اعتمدت دراسة (Thian & Evan, 2018) على البحث بشكل تجريبي في دور وتأثير المساعدات الخارجية (ODA) على الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمؤشر للنمو الاقتصادي باستخدام 95 دولة نامية كعينة خلال الفترة 1960 -2015 اين تم ادراج الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) و النمو السكاني (POP) كمتغيرات مستقلة رفقة المساعدات الخارجية، حيث تشير النتائج إلى وجود علاقة على شكل حرف U بين المساعدات الخارجية والنمو الاقتصادي، في البداية تؤثر المساعدات الخارجية سلبًا على نمو الاقتصادي في هذه البلدان على مدار فترة من الزمن ، ثم تأثير إيجابي ، بعدها تأثير سلبي ، حيث دعمت هذه النتائج بقوة الرأي القائل بأن الاستثمار الأجنبي المباشر و الرأس المال الثابت يعدان من العوامل المحددة الأكثر أهمية للناتج المحلي الإجمالي .

- بعد عرض الدراسات المختلفة، يرى الباحثين أنه لم تتوفر دراسة تتعامل مع النمو بمفهومه الموسع والذي يطرح جميع العناصر المؤثرة فيه مثل تلك العناصر التي تناولتها الدراسات السابقة وعليه عند البحث عن مدى تأثر النمو الاقتصادي داخل دولة ما، فإن الأمر يتطلب ادخال عدة عوامل مؤثرة ، فمستوى النمو يجب قياسه من خلال التغير الحاصل في الناتج المحلي أو الناتج القومي أو نصيب الفرد منهما، ومن ثم دراسة جميع العوامل الأخرى التي يمكن أن يكون لها تأثير مثل ادخار محلي، وتراكم رأسمالي، ومساعدات خارجية أو تحويلات نقدية خارجية، واستثمار أجنبي مباشر، وانفتاح تجاري بشكل عام أو صادرات بشكل خاص هذا مع إعطاء أولوية للسياسات المالية والنقدية والتي تؤثر على مستويات النمو .

وعليه فإن الباحثين يريان أن هذه الدراسة ستضيف الجديد من خلال محاولة دراسة أثر المساعدات الخارجية المقدمة للهند على الناتج المحلي الاجمالي، هذا مع الأخذ بعين الاعتبار اجمالي تراكم راس المال في الهند كونه عامل مهم في البحث في تأثيره على النمو الاقتصادي في الهند، ومن جهة اخرى الاعتماد على الناتج المحلي كمقياس للنمو وليس الناتج الوطني، فالمساعدات الخارجية

المقدمة للهند تم توجيهها نحو الاقتصاد المحلي وليس نحو الخارج، وتجاهل الناتج القومي الذي يعبر عن الناتج المحلي الإجمالي مضافاً إليه صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج .

2 . مفاهيم أساسية حول المساعدات الخارجية والنمو الاقتصادي.

1.2 ماهية المساعدات الخارجية:

من التعريفات الهامة في هذا المجال تعريف لجنة المساعدات التنموية التابعة لمنظمة (OECD)* حيث عرفت المساعدة الخارجية بأنها التدفقات المالية والمساعدة التقنية والبضائع المقدمة من الحكومات الرسمية أو وكالاتها إلى الدول النامية أو لصالحها والتي تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية كهدف رئيسي لها، وتكون تلك المساعدات على شكل منح أو قروض مدعومة، وفي حالة القرض يجب أن يكون ما لا يقل عن 25 %من قيمة القرض عبارة عن منحة، وتشمل تلك المساعدات أيضا برامج التنمية السياسية والإنسانية والإعفاء من الديون، هذا مع استثناء المنح أو المساعدات المقدمة لأهداف غير تنموية مثل المعونة العسكرية أو الأمنية والاستثمارات الأجنبية المباشرة وغيره (جوليان و كمبرلي، 2010، صفحة 14)

* اختصار لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وهي منظمة دولية مكونة من مجموعة من البلدان المتقدمة التي تقبل مبادئ الديمقراطية واقتصاد السوق الحر، وقد ضمت في عضويتها الولايات المتحدة وفرنسا وغيرها، مقرها في باريس.

يعد هذا التعريف اكثر تداولا يستخدم في معظم الدراسات الإقليمية والدولية لصدوره عن منظمة رائدة في مجال التعاون الاقتصادي والتنموي في مجال المساعدات وعليه يمكن استخراج ما يلي:

- المساعدات الخارجية هي تحويل للموارد من الدول المتقدمة إلى الدول النامية.
- تساهم تلك المساعدات بشكل رئيسي في تعزيز التنمية والرفاهية الاجتماعية.
- لا يشترط في المساعدة الخارجية أن تكون مالية.
- ان المنحة قد تكون على شكل قرض ميسّر، ويكون ربعه على الأقل غير مسترد.
- لا تقع المساعدات العسكرية ضمن دائرة المعونة او المساعدة الخارجية.

2.2 أنواع المساعدات الخارجية:

تحفل أدبيات أنواع المساعدات الخارجية بالعديد من الأسس التي يمكن على أساسها تقسيم أنواع المساعدات الخارجية، وقد تختلف تلك الأسس أو يقل عددها أو يزيد وفقاً لرؤية المصنفين. ويمكن بداية الاعتماد على معيارين كالآتي (البطريق، 2003، صفحة 46):

1.2.2 المساعدات الخارجية حسب طبيعتها، وتقسم إلى:

أ. المنح:

وهي التحويلات النقدية والعينية التي تمنحها دولة لأخرى لاعتبارات مختلفة وغير مستردة.

ب. القروض الميسرة:

وهي التي تحكمها قواعد مختلفة عن قواعد السوق من حيث أسعار الفائدة التي تقل عن السعر السائد في السوق، أو من ناحية فترات السماح والسداد، والتي تكون أطول في العادة بحيث ظهر فيها عنصر المنحة.

ج. المساعدات النقدية:

وهي المبالغ المالية التي يتم تحويلها من دولة لأخرى، وتضعها تحت تصرف الدولة الممنوحة، وهي الصورة التقليدية للمساعدات الخارجية، وتكون عادة بعملة الدولة المانحة، أو بعملة أخرى.

د. المساعدات العينية:

وتتمثل في السلع الغذائية والزراعية وأشباههما.

هـ. مساعدات القطاعات:

وهي المعونات التي تقدم إلى دولة معينة بهدف تنميتها، دون تحديد لمشروعات معينة بذاتها.

و. المساعدات المباشرة وغير المباشرة:

يقصد بالمساعدات المباشرة الصورة التقليدية للمساعدات الخارجية من منح وقروض ميسرة أما المنح غير مباشرة فهي لا تقل أهمية من الناحية الاقتصادية عن المساعدات الخارجية المباشرة، وتأخذ شكل التعريفات الجمركية التفضيلية أو الإعفاءات التي تقدمها بعض الدول المتقدمة لبعض صادرات الدول النامية، يشار إلى أن الصلة بين المساعدات الخارجية وائتمان التصدير موافق عليها من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية منذ عام 1987 بعد مفاوضات طويلة بين أعضاء المنظمة بشروط منها إعطاء ائتمان التصدير بنسبة لا تقل عن 35 % باعتباره منحة، وتحسب باستخدام سعر الفائدة في البلد المصدّر (deborah, 2010, p. 31)

2.2.2 المساعدات الخارجية حسب مصادرها، وتقسم إلى:

أ. المساعدات وحيدة المصدر أو الثنائية :

وهي التي تستند إلى علاقات ثنائية بين الدولة المانحة لها والدولة المستفيدة منها

ب. المساعدات المتعددة المصادر أو الجماعية:

وهي المعونات المقدمة من الهيئات الدولية، أو الهيئات المتخصصة في التنمية الاقتصادية كصندوق النقد الدولي ومنظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك).

3.2 النمو الاقتصادي.

1.3.2 مفهوم النمو الاقتصادي:

يعني النمو الاقتصادي "حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي، الأمر الذي يؤدي لتحقيق زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن (عطية و نجا، 2006، صفحة 87)

2.3.2 مقاييس النمو الاقتصادي:

يمكن التميز بين ثلاثة أنواع من مقاييس النمو الاقتصاد من خلال د ارسة مؤشرات النشاط الاقتصادي وهي كالتالي: (نصار، 2013، صفحة 106)

أ. المعدلات النقدية للنمو:

تحسب بناء على تقييم منتوجات الدولة والتي تشمل المنتوجات العينية والخدماتية بما يقابلها من العملات النقدية، وهنا نميز بين أنواعه وهي:

- معدلات النمو بالأسعار الجارية:

استخدام العملة المحلية للبلد لقياس معدلات النمو، وهذه المعدلات لا تعبر بشكل دقيق عن الزيادة الحقيقية في الدخل أو الإنتاج نتيجة لظاهرة التضخم الاقتصادي وارتفاع الأسعار.

- معدلات النمو بالأسعار الثابتة:

تقدير الناتج المحلي بالأسعار الثابتة، أي يتم تعديل معدلات النمو استنادًا للأرقام القياسية للأسعار.

ب. المعدلات العينية للنمو :

نظرا لازدياد السكان في الدول النامية بدرجة متقاربة مع معدلات نمو الدخل والناتج، أصبح من الضروري استخدام مؤشرات معدلات نمو مع متوسط نصيب الفرد، حيث تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقاتها مع معدلات نمو السكان.

ج. مقارنه القوة الشرائيه:

تعتمد المنظمات والمؤسسات على الدولة عند نشرها تقارير خاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم، على مقياس قيمة الناتج القومي مقومًا بسعر الدولار الأمريكي وتتحدد القيمة الخارجية لسعر الصرف لدولة ما وفقاً لقوتها الشرائية في السوق المحلي مقارنة بالنسبة لقوتها الشرائية في الاسواق الخارجية.

3. النظريات المفسرة للعلاقة بين المساعدات الخارجية والنمو الاقتصادي.

يعتبر الادخار والاستثمار المحركين الرئيسيين للنمو الاقتصادي وتنمية الاقتصاد في البلدان النامية و هناك عدة مناهج أساسية تساعد في تحليل آلية تدفق المساعدات الخارجية التي تدعم النمو الاقتصادي في البلدان المتلقية (Phull, 2007, pp. 241-243) من بينها:

1.3 منهج الفجوة بين الادخار والاستثمار:

يعتمد منهج الفجوة بين المدخرات والاستثمار على نماذج النمو لـ هارود دومار (Harrod – Domar) ، ويتبع خطوات نظرية "الدفع الكبير" التي وضعها روزنشتاين رودان، حيث يركز نموذج النمو في Harrod–Domar على افتراض أن المدخرات الإجمالية يجب أن تكون مساوية للاستثمار الكلي في اقتصاد ديناميكي، و الحجة الرئيسية لهذا النموذج هي الحفاظ على معدل نمو ثابت يجمع بين مبدأي المضاعف والمُسرِّع لتحديد معدل نمو الدخل الذي يفترض أن المدخرات السابقة يجب أن تكون مساوية لاستثمارات سابقة، يفترض نموذج نمو Harrod–Domar أن المدخرات المحلية (**S**) هي نسبة ثابتة من الدخل الوطني (**Y**) :

$$S = SY \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (1)$$

يفترض هذا النموذج أن الاستثمار (**I**) هو تغيير في إجمالي رأس المال (**K**) والذي يستند إلى مبدأ التسارع على افتراض أن نسبة ثابتة من معدل النمو:

$$I = \Delta K = k\,(Y - Y_{t-1}) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (2)$$

$$I = \Delta K = k\Delta Y \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (3) \qquad \{(Y - Y_{t-1}) = \Delta Y\}$$

هنا، تشير **k** إلى الحصة التموينية المتزايدة للإنتاج و Δ تُظهر تغييراً في المتغير، بقسمة المعادلة (3) على **Y** نجد:

$$\Delta K/Y = k\,(\Delta Y/Y) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (4)$$

باستبدال $K\Delta$ بـ **I**، يمكننا إعادة كتابة المعادلة (4) كما يلي:

$$I/Y = k\,(\Delta Y/Y) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (5)$$

نستبدل مرة أخرى $(Y\Delta / Y)$ بـ **G** معدل نمو الناتج في المعادلة (5)، تصبح المعادلة كما يلي:

$$G = (I/Y)\,(1/k) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (6)$$

استنادًا إلى الافتراض بأن وظيفة الإنتاج ثابتة بنسبة معينة وأن k ثابتة كرأس المال، فإن ندرة رأس المال هي العائق الرئيسي في طريق النمو الاقتصادي وفقًا لـ Rostow (1956) سيحقق الاستثمار قوة دفع للبلدان النامية "الاقلاع" من خلال ارتفاع معدل الاستثمار الإنتاجي من 5 بالمائة أو أقل إلى أكثر من 10 بالمائة من الدخل الوطني و بناءً على افتراض نموذج Harrod Domar فإن المدخرات السابقة تساوي الاستثمار السابق يمكن أن نستنتج باستخدام المعادلة (5) و(6) ما يلي:

$$G = S/K \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (7)$$

يمكن للبلدان التي لديها القدرة على توفير نسبة أعلى من الدخل أن تنمو بمعدل أسرع بكثير من تلك التي تدخر أقل، ويمكن ملئ هذا الفرق في توفير الدخل من خلال المساعدات الخارجية، علاوة على

ذلك فإن هذا النمو سيكون مكتفيا ذاتيا على أساس الصيغة أعلاه ،و يمكن لدولة نامية تحديد المعدل المستهدف لنمو الدخل مثل **G*** ، وبالتالي تحديد مستوى الاستثمار المطلوب لتحقيق ذلك المعدل.

إذا كان الادخار المحلي المتولد لا يمكن أن يفي بالاستثمار المطلوب لتحقيق النمو المستهدف فعندئذ المدخرات سوف تبقى عائقا على مر الزمن خاصة في معظم البلدان النامية اين يتسبب ذالك في مستوى منخفض نسبيا من الاستثمار وهذا بسبب عدم قدرتها على توليد المزيد من المدخرات .

غالبًا ما يوجد أن رأس المال الخاص في أي صناعة في البلدان النامية غير مرجح أن يكون جذابًا ماليًا بسبب صغر حجم السوق لمنتجيه، و إن السبب وراء انخفاض تدفقات رأس المال الخاص وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر هو سبب الفرص المحدودة للربح التي تحافظ على مستوى الاستثمار و ايضا لانخفاض المدخرات المحلية، وعليه فإن المساعدات الخارجية لها ما يبررها لتحل محل هذه العيوب الامر الذي من شأنه أن يساعد البلدان النامية من تدارك مشكلة ندرة رأس المال و اعتبارها انها نسبة تدفقات رأس المال الأجنبي في شكل مساعدات أجنبية إلى الدخل الوطني ، سيتم إعطاء معدل النمو المستهدف كما يلي :

$$G^* = (S+A)/K \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (8)$$

وبالتالي، فإن هذا يبرر أحد أسباب التحويل الضخم لرأس المال والمساعدة الفنية في شكل مساعدات خارجية من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية بسبب ندرة رأس المال التي تواجهها هذه الاقتصادات النامية (Durbarry , 1998)

2.3 منهج الفجوة في كسب وإنفاق العملات الأجنبية (kalpana, 2016, p. 42):

يركز منهج الفجوة بين ارادات ونفقات العملات الأجنبية على أهمية المساعدات الخارجية لأنها تدعم ملئ احتياطيات النقد الأجنبي في الاقتصاد، و تحدد احتياطيات النقد الأجنبي لأي اقتصاد قدرته المالية على المشاركة في التجارة الدولية، إضافة إلى ذلك تساعد احتياطيات النقد الأجنبي أيضًا على شراء تقنيات الإنتاج المتقدمة والمهارات الإدارية والأفكار البحثية التي ستساعد على تقليل تكلفة الإنتاج.

و من خلال النظر في أهمية احتياطيات النقد الأجنبي للاقتصادات النامية ، يركز هذا المنهج على قدرة الاستيراد باعتبارها العائق الرئيسي أمام الاستثمار المحلي والنمو، وعليه إذا كان معدل التغير في قطاع التصدير يعاني من أن يكون أكبر من معدل التغير الذي يحدث في قطاع الاستيراد فإن معطيات الاقتصاد سوف تكون أكثر اعتمادا على الذات، و متطلبات المساعدات الخارجية في السنة الأولى (F_0) لسد فجوة النقد الأجنبي ستكون:

$F_0 = M_0 - X_0$..... (9)

$F_0=Y_0\ ma - Y_0Xa$..... (10) او

$F_0 = Y_0\ (ma - xa)$ .....(11) او

عندما تشير Y_0 إلى الناتج الوطني في السنة الأولى، يعكس **ma** و**xa** متوسط نسبة الاستيراد ومتوسط نسبة التصدير على التوالي خلال السنة الأولى، متطلبات المساعدات الخارجية في السنة التالية (F_1) ستكون:

$F_1 = (Y_0\ ma + Y_0\ m'r) - (Y_0\ xa + Y_0\ x'r)$

$F_1 = (Y_0 ma - Y_0\ xa) + (Y_0\ m'r - Y_0\ x'r)$ او

$F_1 = Y_0\ (ma - xa) + Y_0\ (m'r - x'r)$

$F_1 = F_0 + Y_0\ r\ (m' - x')$

ملاحظة: $F_0 = Y_0\ (ma - xa)$

حيث يمثل **m'** و **x'** نسبة الاستيراد الحدية ونسبة التصدير الحدية على التوالي و **r** هو المعدل النمو المستهدف، وهكذا فإن متطلبات المساعدات الخارجية في انخفاض في السنة التالية، وهو يتعتمد على التأخر الخاص بها حيث **x'** يجب أن يكون أكبر من **m'** (أي **x'>m'**) ومع ذلك فإن فجوة الادخار و الاستثمار وفجوة النقد الأجنبي في تحديد متطلبات استيراد رأس المال لتحقيق معدل نمو مستهدف متطابقتان.

$$F = E - Y = I - S = M - X$$

حيث تشير (**F**) إلى استيراد صافي رأس المال و (**E**) يعني إجمالي الإنفاق المحلي؛ (**Y**) الناتج وطني و(**I**) يعكس الاستثمار المحلي و (**S**) يظهر المدخرات المحلية، و (**M**) تمثل الواردات و (**X**)هي الصادرات. وبالتالي فإن صافي متطلبات الاستيراد الرأسمالي أو المساعدات الخارجية تساوي الفجوة بين الواردات والصادرات و بين الإنفاق الاستثماري المحلي والادخار المحلي.

4. تدفقات المساعدات الخارجية نحو الهند (الاتجاهات والأداء).

وفقًا لتقرير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OCED) سنة 2018، فإن أكبر عشرة بلدان نامية متلقية للمعونات من إجمالي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية(ODA) في سنة 2017 هي الجمهورية العربية السورية بنسبة 6 % ، اثيوبيا 3 % ، وكل من افغنستان نيجيريا اليمن ، تركيا ، الهند بنغلادش ، الأردن ، العراق 2% لكل دولة و دول أخرى نامية بنسبة 75 % هي من بين البلدان العشرة الأولى المتلقية للمساعدات الإنمائية الرسمية (OCDE، 2018، صفحة 2) .

1.4 مقدار المساعدات الخارجية المتجه نحو الهند خلال الفترة (1970 -2017).

يوضح الجدول رقم (1) حجم المساعدات الإنمائية الرسمية (ODA) المتدفقة للهند وكذا قيمة الناتج المحلي الإجمالي واجمالي تكوين رأس المال بالمليار دولار امريكي (الأسعار الجارية) خلال الفترة 1970 الى 2017.

الجدول رقم(1) مقدار المساعدات الخارجية المتجه نحو الهند خلال الفترة (1970 -2017)

الوحدة: مليار دولار امريكي

%ODA to GDI	%GDI TO GDP	GDI	% ODA to GDP	GDP	NET ODA	YER
8.16	16,19606	10,11	1,32	62,4225	0,82466	1970
8.69	17,12131	11,5314	1,48	67,351	1,0024	1971
5.47	15,69306	11,2148	0,85	71,4632	0,6139	1972
4.91	18,53494	15,8502	0,91	85,5153	0,77871	1973
6.61	18,71551	18,6268	1,23	99,5259	1,2304	1974
8.84	18,43717	18,1556	1,63	98,4728	1,60519	1975
9.12	18,62746	19,1336	1,69	102,717	1,74461	1976
4.27	19,07538	23,1742	0,81	121,487	0,98881	1977
3.64	22,60909	31,0424	0,82	137,3	1,13115	1978
4.08	21,81522	33,3755	0,89	152,992	1,36319	1979
5.72	20,49912	38,195	1,17	186,325	2,18596	1980
5.03	20,2583	39,1979	1,01	193,491	1,97247	1981
3.99	20,40595	40,9579	0,81	200,715	1,63575	1982
4.30	0,194979	42,5566	0,83	218,262	1,83051	1983
3.84	20,45313	43,393	0,78	212,158	1,66594	1984
3.10	22,03221	51,2275	0,68	232,512	1,58701	1985
3.72	21,47348	53,466	0,79	248,986	1,98994	1986
2.60	23,38948	65,2645	0,60	279,034	1,69548	1987
2.69	24,4278	72,4502	0,65	296,589	1,94829	1987
2.36	25,35623	75,0652	0,59	296,042	1,76942	1988
1.57	27,83923	89,3581	0,43	320,979	1,39893	1989
4.35	23,31371	62,9716	1,01	270,105	2,73623	1990
3.42	24,63679	71,0053	0,84	288,208	2,42955	1991
2.22	23,72952	66,2756	0,52	279,296	1,47046	1992
2.69	26,44526	86,5489	0,71	327,276	2,32568	1993
1.78	27,02862	97,3793	0,48	360,282	1,73771	1994
1.91	25,32678	99,5082	0,48	392,897	1,90452	1995

1.45	23,92784	99,5082	0,39	415,868	1,64637	1996
1.48	25,88601	109,071	0,38	421,352	1,61032	1997
1.14	28,48245	130,683	0,32	458,82	1,49076	1998
1.14	25,94691	121,534	0,29	468,395	1,38342	1999
1.37	25,92669	125,859	0,35	485,441	1,72961	2000
1.29	26,46812	136,294	0,34	514,938	1,76371	2001
0.41	28,69396	174,373	0,11	607,699	0,7209	2002
0.31	35,09647	248,886	0,10	709,149	0,77831	2003
0.61	37,42825	307,055	0,22	820,382	1,87596	2004
0.38	38,99852	366,687	0,14	940,26	1,38358	2005
0.26	41,95082	510,43	0,109	1216,74	1,32921	2006
0.44	38,42244	460,645	0,16	1198,9	2,01653	2007
0.47	34,32813	460,645	0,18	1341,89	2,48102	2008
0.42	39,78562	666,654	0,16	1675,62	2,83134	2009
0.45	39,59042	721,753	0,17	1823,05	3,27022	2010
0.24	38,34741	700,852	0,09	1827,64	1,68185	2011
0.39	34,0232	631,716	0,13	1856,72	2,45634	2012
0.43	3,426781	698,764	0,14	20391,3	2,99182	2013
0.47	3,211673	675,604	0,15	21035,9	3,17435	2014
0.39	3,021202	691,986	0,11	22904,3	2,67889	2015
0.38	30,94126	820,168	0,11	2650,73	3,09364	2016
8.16	16,19606	10,11	1,32	62,4225	0,82466	2017

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على:

البيانات	المصدر (الأسعار الجارية الدولار الأمريكي)
المساعدات الإنمائية الرسمية ODA	(data base) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)
الناتج المحلي الإجمالي GDP	مؤشرات التنمية الاقتصادية (بنك البيانات البنك الدولي)
اجمالي تكوين رأس المال GDI	مؤشرات التنمية الاقتصادية (بنك البيانات البنك الدولي)

تشير أرقام الجدول رقم (1) إلى أن الهند تلقى ما متوسطه 1.12 مليار دولار امريكي سنوياً خلال 10 سنوات في السبعينيات من القرن الماضي، وارتفع هذا المتوسط إلى1.82 مليار دولار امريكي خلال عقد الثمانينات، ليزيد ارتفاع المتوسط خلال عقد التسعينات الى 1.87 مليار دولار ثم انخفض المتوسط الى 1.54خلال الفترة (2000-2009) ، ليرتفع متوسط المساعدات الخارجية خلال الفترة 2010-2017 الى 2.77 مليار دولار أي بزيادة حوالي 1 مليار دولار عن العقود السابقة وهذا بعد انعقاد منتدى الرابع بكورية الجنوبية سنة 2011 حول تقيم فعالية المساعدات

الخارجية من طرف الجهات المانحة و الجهات المتلقية للمساعدات الخارجية و الذي خلص بمجموعة من الأهداف زيادة حجم المساعدات الخارجية للبلدان النامية التي تدعم الأنشطة التنموية للبلدان النامية ، و من جهة أخرى نلاحظ ان متوسط نسبة المساعدات الخارجية المقدمة للهند في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) خلال الفترة 1970 -1979 تقدر بـ 1.16 بالمئة ثم تنخفض الى 0.8 بالمئة خلال عقد الثمانينات ليزيد الانخفاض خلال عقد التسعينيات الى 0.55 بالمئة ليتواصل الانخفاض خلال الفترة 2000-2009 الى 0.2 بالمئة ثم الى 0.11 خلال الفترة 2010-2017

في المقابل نجد ان متوسط نسبة اجمالي تراكم رأس المال في الناتج المحلي الإجمالي في الهند خلال الفترة 1970-1979 قدر بـ 18.7 بالمئة ثم ترتفع متوسطة النسب الى 19.84 خلال عقد الثمانينات ليزيد الارتفاع خلال عقد التسعينيات الى 25.66 بالمئة ثم ترتفع النسبة الى 29.2 خلال الفترة 2000 -2017 ، كما يوضح الجدول أعلاه نسبة المساعدات الخارجية في اجمالي تراكم راس المال، حيث قدر متوسط النسبة خلال الفترة 1970 -1979 بـ 6.37 بالمئة ثم تنخفض الى 3.73 بالمئة خلال عقد الثمانينات لتنخفض مرة أخرى خلال عقد التسعينيات الى 2.2 بالمئة ليتواصل الانخفاض متوسط النسبة خلال الفترة 2000 - 2017 الى 0.94 بالمئة .

على ضوء المعطيات السابقة يمكن القول بأن قيمة المساعدات الخارجية المقدمة للهند قدرت ما بين 1.5 و 2.7 مليار دولار امريكي سنويا خلال الفترة 1970 الى 2017 بنسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ما بين 0.2 بالمئة و 1.16 بالمئة وهي نسب صغيرة مقارنة بحجم الناتج المحلي الإجمالي المحقق سنويا خلال الفترة 1970 الى 2017 و باعتبار الناتج المحلي الإجمالي(GDP) اهم مؤشر لقياس النمو الاقتصادي يمكننا القول بأن المساعدات الخارجية المقدمة للهند لم يكن لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في الهند سوآءا في المدى القصير او الطويل ويتضح أيضا ان المساعدات الخارجية المقدمة للهند قد تم استخدامها في البنية التحتية الاجتماعية مثل انشاء المدارس و المستشفيات وبرامج تنموية أخرى بسيطة بحكم قلة هاته المساعدات ومحدوديتها .

في ذات السياق نجد ان متوسط نسبة مساهمة اجمالي تكوين رأس المال في الناتج المحلي الإجمالي(GDP) في تزايد تتراوح ما بين 18.7 بالمئة و 29.2 بالمئة خلال الفترة 1970 - 2017 وهي نسبة كبيرة مقارنة بنسبة مساهمة المساعدات الخارجية ما يدل على ان النمو الاقتصادي في الهند يعتمد على تراكم رأس المال بمعدلات اعلى كأهم محدد للنمو من خلال زيادة الاستثمارات الجديدة التي تزيد في القدرة الإنتاجية وزيادة الدخل في الاقتصاد الهندي مما كان له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي ، إضافة الى وجود مصادر أخرى للنمو الاقتصادي في الهند مثل الموارد الطبيعية و النمو السكاني و الانفتاح التجاري و عامل العمل و غيرها من المصادر.

كما نضيف من خلال المعطيات السابقة ان المساعدات الخارجية المقدمة للهند ساهمت بنسب صغيرة في اجمالي تراكم رأس المال خلال الفترة 1970 الى 2017 حيث تراوحت نسبة المساهمة ما بين 0.94 بالمئة و 6.37 بالمئة ، الامر الذي يوضح عدم استخدام هذه المساعدات في تشكيل استثمارات جديدة من خلال تكملة المدخرات المحلية في الهند بل يعتمد الاقتصاد الهندي على المدخرات الوطنية النابعة من القطاعات المحلية المختلفة .

وسنحاول خلال الدراسة القياسية اثبات طبيعة اثر كل من المساعدات الخارجية و اجمالي تكوين راس المال على الناتج المحلي الإجمالي(GDP) كمؤشر للنمو الاقتصادي في الهند خلال الفترة 1970 الى 2017 بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (1).

5. قياس أثر المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في الهند.

نقوم خلال هذه الدراسة بتقدير الانحدار لنموذج متعدد بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية هي الطريقة التي يعتمد عليها لصياغة نموذج الانحدار المتعدد، ويتم بموجب هذه الطريقة التوصل إلى الخط المستقيم أو المنحنى الذي يمر بجميع النقاط التي تمثّل المشاهدات بحيث يكون مربع انحرافات الخط عند المشاهدات أو النقاط أقل ما يمكن، بمعنى أن يكون الفرق بين القيم المقدرة والقيم الفعلية أقل ما يمكن (صفاء، 2009، صفحة 12) ، و الانحدار هو الطريقة التي يمكن من خلالها معرفة طبيعة العلاقة بين متغيرين أو أكثر من خلال رسم شكل انتشار البيانات بيانياً ، وملاحظة مدى تباعد النقاط أو تجمعها حول خط مستقيم، فإن كانت النقاط التي يتم رسمها متجمعة حول خط مستقيم فإن ذلك يعني أن العلاقة بين المتغيرات خطية .

1.5 أسباب اختيار المتغيرات :

في البداية نورد أن المتغير الأكثر أهمية هو المساعدات الخارجية من بين المتغيرات الأخرى على اعتبار أنه المتغير الذي تهتم به الدراسة القائمة، كما يعتبر مؤشر الادخار المحلي هام أيضاً ومؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي، لكن الباحثين فضّل أن يستخدم مؤشر التكوين الرأسمالي بديلاً له لثلاثة أسباب هي: أن الادخار المحلي يعتبر جزءاً من التكوين الرأسمالي، والسبب الثاني هو أن التكوين الرأسمالي يتضمن جميع التدفقات النقدية من الخارج بما يشمل الاستثمار الأجنبي المباشر وما يرافقه من استقدام للتكنولوجيا الحديثة، أما السبب الثالث فهو أن زيادة هذا المؤشر تنعكس على مستوى الاستثمار المحلي.

2.5 تحليل الانحدار الخطي المتعدد للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد بإستخدام برنامج (Eviews) لمعرفة أثر المتغيرات المستقلة في المتغير التابع، وكانت فرضيات نموذج الانحدار الخطي المتعدد كالتالي:

ـ وجود علاقة خطية بين كل متغير مستقل والمتغير التابع.

ـ الأخطاء المعيارية تتوزع بمتوسط حسابي مساوي للصفر.

ـ الأخطاء المعيارية لها تباين ثابت.

ـ الأخطاء المعيارية تتبع التوزيع الطبيعي.

ـ عدم وجود ارتباط ذاتي (AUTOCORRELATION) بين الأخطاء العشوائية.

ـ عدم وجود ارتباط خطي متعدد (MULTICOLLINEARITY) بين المتغيرات المستقلة.

3.5 نموذج معادلة الانحدار الخطي المتعدد:

$$\mathbf{lnGDP = \beta 0 + \beta 1\ lnODA + \beta 2\ lnGDI + e}$$

حيث: **GDP** المتغير التابع وهو الناتج المحلي الإجمالي (كمؤشر للنمو الاقتصادي)، : **β0** الحد الثابت، **β1** تمثل معامل الانحدار لـ المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة **ODA** (كمؤشر للمساعدات الخارجية) ، و**β2** تمثل معامل الانحدار لإجمالي التكوين الرأسمالي، : **e** تمثل الأخطاء العشوائية ، وبعد تقدير الانحدار للنموذج السابق بعد ادخال اللوغاريتم النيبيري على بينات الجدول رقم (1) خلال الفترة 1970 الى 2017 باستخدام برنامج (**Eviews**) تم الحصول على النتائج التالية كما في الجدول رقم (2):

الجدول رقم (2): نتائج التقدير

Model	Coefficients		t	prob
	B	Std. Error		
(Constant)	1.602732	0.312249	5.132870	0.000
ODA	-0.026827	0.069672	-0.385042	0.7020
GDI	0.983226	0.067912	14.47792	0.000
احصائية فيشر (F)	113.0320	/	/	0.0000

المصدر: من اعداد الباحثين بناءا على مخرجات برنامج (Eviews10)

بالنسبة لمعامل التحديد فقد قدر بـ 0.83 و معامل التحديد المصحح قدر بـ 0.82 و هذا حسب مخرجات البرنامج كما ان دالة الانحدار المقدرة كانت كما يلي:

$$\mathbf{GDP = 1.60273153935 - 0.0268266767954*ODA + 0.983226107512*GDI}$$

$$\mathbf{t = \quad 5.13 \quad -0.38 \quad 14.47}$$

$$\mathbf{R2 = 0.83}$$

R- Adjusted R Square = 0.82

DW = 1.74

N=48

4.5 تحليل النتائج :

من خلال النتائج المتحصل عليها بعد تقدير النموذج نجد ان إحصائية فيشر F قدرت بـ 113.03 في حين ان قيمته الاحتمالية تساوي 0.00000 هي اقل من مستوى المعنية & = 0.05 ما يدل على ان النموذج ككل له دلالة إحصائية ومقبول، اما بالنسبة لقيمة الثابت C فقد قدرت بـ 1.60 في حين ان القيمة الاحتمالية = 0.0000 وهي اقل من مستوى المعنوية &= 0.05 ما يدل على ان قيمة C لها معنوية إحصائية.

كما تشير النتائج ان قيمة معلمة المتغير (ODA) = 0.02- بقيمة احتمالية = 0.70 و هي اكبر من مستوى المعنوية &= 0.05 ما يدل على ان المتغير (ODA) ليس له دلالة إحصائية ، وبالنسبة لقيمة معلمة المتغير (GDI) = 0.98 بقيمة احتمالية تساوي 0.0000 و هي اقل من مستوى المعنوية &= 0.05 ما يدل على ان هذا المتغير له دلالة إحصائية وله علاقة بالمتغير التابع (GDP) .

من خلال النموذج السابق اتضح ان متغير المساعدات الخارجية (ODA) ليس له معنوية إحصائية سوف نقوم بالاستبعاد متغير المساعدات الخارجية من النموذج و الإبقاء فقط على متغير اجمالي تكوين رأس المال واجراء تقدير الانحدار سوف يصبح النموذج كما يلي:

$$\ln GDP = \beta 0 + \beta 1 \ln GDI + e$$

نتائج تقدير الانحدار بالاعتماد على البرنامج السابق كما يلي :

GDP = 1.61771172392 + 0.975528975279*GDI

t = 5.27 15.17

Prob = 0.0000 0.0000

R^2 = 0.83

R- Adjusted R Square = 0.82

DW = 1.72

N = 48

F = 230.17 ----- Prob = 0.0000

من خلال النتائج المتوصل اليها بعد تقدير النموذج الثاني نجد ان كل من قيمة الثابت C و معلمة المتغير (GDI) لها معنوية إحصائية اقل من &= 0.05 و أيضا بالنسبة لقيمة الإحصائية فيشر

حيث تدل قيمة معلمة الميل للمتغير (GDI) ان زيادة اجمالي تراكم رأس المال بوحدة واحدة او مليار دولار امريكي واحد سوف يزيد في المتغير التابع (GDP) بقيمة 0.97 مليار دولار امريكي ما يدل على ان اجمالي تراكم رأس المال له تاثير اجابي في الناتج المحلي الإجمالي.

بالنسبة لاختبار الارتباط الذاتي نجد ان إحصائية دربن واتسون **(DW)** = 1.74 وهي موجودة في منطقة الشك وبعد اجراء اختبار **correlation LM test** نجد ان القيمة الاحتمالية = 0.0672 وهي قيمة اكبر من مستوى المعنوية &= 0.05 ما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي وكذا أيضا اختبار ثبات التباين بإعتماد على اختبار **ARCH test** نجد ان القيمة الاحتمالية = 0.074 ما يدل على ان الأخطاء المعيارية لها تباين ثابت .

6 . الخاتمة :

غالباً ما تُنتقد المعونة الرسمية لأنها لم تسهم في النمو الاقتصادي وتحقيق الأهداف الإنمائية للافية في العديد من الاقتصاديات، خاصة فيما يتعلق في الحد من الفقر و تحقيق الرفاهية الاجتماعية و الوصول الى معدلات نمو مستدامة حيث يبقى مشكل التقلبات السنوية لتدفق المساعدات الخارجية من الأطراف المانحة للدول النامية اكبر عائق وراء تحقيق الأهداف التنموية ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل لهذه النتائج كما يلي :

1.6 نتائج الدراسة:

1.1.6 النتائج النظرية :

01 –تقوم الدول المانحة بتقديم مساعداتها الخارجية وفق مصالحها الخاصة، وعلى الدولة المتلقية للمساعدات ضمان الحد الأدنى لمصالحها في حال تلقيها تلك المساعدات.

02 –تعتبر المساعدات الخارجية هامة على الصعيد التنموي والأخلاقي والإنساني القاضي بتخفيف الفقر والجوع والحد من الأزمات والنكبات بمختلف أنواعها، ولكن فعاليتها بشأن النمو أمر يحتل مساحة كبيرة من الجدل.

03–تنطوي المساعدات الخارجية على العديد من المزايا، كما تنطوي على العديد من العيوب والجوانب السلبية الأخرى.

04 –شكلت الدراسات والتقارير والمعونات الفنية عامل هدر هام للمساعدات الخارجية.

05–هناك ضعف ارتباط واضح بين المساعدات والقطاعات الإنتاجية الأساسية دون استغلالها في تكملة الموارد النادرة

06 -لا تخضع أموال المساعدات الخارجية للرقابة والتقييم، وهو الأمر الذي سبب فساداً ومحسوبية بنسب متفاوتة، كما أن هناك سوء إدارة في المال العام خاصة عند زيادة الإنفاق الحكومي عن المعدلات المقبولة والمعقولة.

2.1.6 النتائج التطبيقية

01- يعتبر اجمالي تراكم رأس المال في الاقتصاد الهندي عاملاً إيجابيا و مؤثرا على الناتج المحلي في الهند. 02- لم يكن للمساعدات الخارجية المتلقاة في الاقتصاد الهندي أي تأثير على النمو الاقتصادي بسبب قلتها و تقلبات تدفقها من سنة الى أخرى .03 - تمكّنت مستويات التراكم الرأسمالي بما تشمله من مضامين استثمارية من التأثير إيجاباً على معدلات النمو الاقتصادي في الهند.04-عند زيادة اجمالي تراكم رأس المال بوحدة واحدة يزيد الناتج المحلي الإجمالي في الهند بمقدار 0.98 مليار دولار امريكي.05 - يعتمد النمو الاقتصادي في الهند على محددات عديدة أهمها تراكم رأس المال بالإضافة الى مصادر أخرى مثل النمو السكاني و الموارد الطبيعية و التكنولوجيا المتقدمة وغيرها من المحددات.

3.1.6 التوصيات

- من خلال هذه الدراسة يمكن ان نقترح على الاقتصاد الهندي أن تنفق مساعداتها الخارجية في الأنشطة التنموية مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية، وكذا زيادة نسبة مساهمة المساعدات الخارجية في المشاريع التطويرية وخاصة الإنتاجية لزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

- انشاء صناديق استثمارية من المساعدات الخارجية يمكن من خلالها إقامة مشاريع صغيرة ومتوسطة التي تساهم في الحد من البطالة و المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي.

- ينبغي صياغة وتنفيذ سياسة مساعدة خارجية فعالة تعطي دفعة مسبقة لرفاهية جميع المواطنين مما يخلق قدراً هائلاً من فرص العمل، وستكون نتائج الدراسة إضافة قيمة إلى أدبيات فعالية المساعدات، يمكن استخدام النتائج العملية لهذه الدراسة لصياغة استراتيجيات التنمية لتعزيز فعالية برنامج المساعدات الخارجية في الاقتصديات المتلقية للمساعدات.

7. قائمة المراجع:

- **المؤلفات:**

- احمد البطريق، السياسات الدولية في المالية العامة(الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003-2004 ص 46)

- عطية ناصف؛ على عبدالوهاب نجا، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية (الدار الجامعية الإسكندرية: 2006. ص 87).

- Phull, K. S.. Foreign Aid in India: Effectiveness and Policy(Deep and Deep Publications, Department of Humanities and Social Sciences , National Institute of Technology Rourkela ,india (2007),pp 241 -243)

- **رسائل واطروحات:**

- نصار عرفات ، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في النمو الاقتصادي – حالة بعض الدول العربية (رسالة ماجستير غير منشورة غزة. جامعة الازهر، 2013، ص 106)

- Durbarry, R. The impact of foreign aid on growth and savings in developing countries (Unpublished doctoral thesis, University of Nottingham, United Kingdoms, (1998) .p 116)

- Kalpana , Sahoo ,Foreign Aid and Economic Development: Empirical Evidence from Select South Asian Economies (doctoral thesis- Department of Humanities and Social Sciences National Institute of Technology Rourkela-January, 2016 p 42

- **المقالات:**

-Ismail O. FASANYA ; Adegbemi B.O ONAKOYA , Does Foreign Aid Accelerate Economic Growth? An Empirical Analysis for Nigeria, International Journal of Economics and Financial Issues , Vol. 2, No. 4, 2012, pp.423-431.

- Hoda Abd El Hamid Ali, Foreign Aid and Economic Growth in Egypt: A Cointegration Analysis, International Journal of Economics and Financial Issues ,2013, Vol. 3, No. 3, 2013, pp.743-751

-Stella Mbah, Ditimi Amassoma , The Linkage between Foreign Aid and Economic Growth in Nigeria , International Journal of Economic Practices and Theories, Vol. 4, No. 6, 2014, pp.1007-1017.

- Thian,Hee ; Evan , L , Does foreign aid contribute to or impeded economic growth? , Journal of International Studies , Vol.11, No.3, 2018 , PP. 21-30

- **المداخلات**

–صفاء يونس الصفاوي وآخرون، استخدام طريقة المربعات الصغرى الجزئية للتخلص من تعدد العلاقة الخطية، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العلمي الثاني للرياضيات والإحصاء والمعلوماتية، جامعة الموصل، العراق، 7–6 ديسمبر، 2009 ، ص 12 .

- **تقارير**

– جوليا بنن وكمبرلي سمث، المساعدات التنموية الرسمية ODA ،منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية – OECD قسم التعاون التنموي، باريس، مارس 2010 ، ص 14 .

- Deborah Bräutigam, China, Africa and the International Aid Architecture, African development bank group, working paper series, NO 107, April 2010, p 31

– تقرير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مساعدات التنمية في لمحة إحصائيات حسب المنطقة 2018 ، ص 2

- **مواقع انترنيت:**

-Quibria, M.G and Ahmad, Shafi : Aid Effectiveness in Bangladesh. Forthcoming in Bangladesh Development Studies, Special Golden Jubilee Issue, (2010), Article loaded from the website : https://mpra.ub.uni-muenchen.de/10299/